

إعلان مجلس الدولة لتعزيز التكافؤ
والمساواة وعدم التمييز في
المجتمع الفنلندي

FINNISH GOVERNMENT 2023



FINNISH
GOVERNMENT

إعلان مجلس الدولة لتعزيز التكافؤ والمساواة وعدم التمييز في المجتمع الفنلندي

التزمت الحكومة في برنامجها باحترام الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. الحكومة ملتزمة بتعزيز المساواة وعدم التمييز وكذلك العمل على الحد من العنصرية. تريد الحكومة إلزام المجتمع الفنلندي بأكمله بهذا العمل. بإمكان الجميع المشاركة في بناء فنلندا، بحيث يكون بإمكان كل شخص أن يعيش فيها بأمان وأن يكون مقبولاً.

قدمت الحكومة الإعلان للبرلمان لزيادة المساواة وعدم التمييز. يستند الإعلان على البرنامج الحكومي وعلى أعمال الحكومات السابقة. يُعتبر بمثابة أساس لعمل الحكومات القادمة. تتطلب المساواة وعدم التمييز وإزالة العنصرية إجراءات اليوم وغداً. ليس بإمكان أي حكومة أن تجعل العالم مثاليًا. كل حكومة ملزمة بأن تبذل كل ما بوسعها.

تكن قرة فنلندا تاريخياً في أننا، كدولة صغيرة، تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة. أولئك الذين لديهم رأي مختلف تمكنوا من الجلوس على نفس الطاولة. يتم الحرص على أن تكون حرية الكلمة قيمة مهمة للمجتمع الديمقراطي. يتوجب توفر القدرة لمناقشة الأمور الصعبة أيضاً. الوزراء وأعضاء البرلمان وغيرهم من السياسيين الفاعلين تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة بخصوص ذلك - ليس فقط من خلال خلق أجواء للحوار داخل المجتمع ولكن أيضاً أن نحترم بعضنا البعض. يتوجب البحث عن اتجاه مشترك بدل التصعيد ومواجهة بعضنا البعض.

توجد في المجتمع الفنلندي مواقف وتركيبات تمييزية على سبيل المثال في سوق العمل والتعليم حيث أنه يتوجب تغييرها. يتطلب التغيير نقاشاً اجتماعياً صادقاً وأفعالاً تنبثق عنه. هذه الحكومة مستعدة لذلك.

يضمن هذا الإعلان أن يكون البرلمان إجراء مناقشة برلمانية شاملة بشأن سياسة الحكومة وخططها لتعزيز التكافؤ والمساواة وعدم التمييز في المجتمع الفنلندي.

تمت استشارة أثناء التحضير للإعلان على نطاق واسع تقريباً مائة جهة من ممثلي المجتمع المدني والباحثين وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية. تم بناءً على الاستشارات تدقيق الفعاليات التي تم الاتفاق بشأنها مسبقاً من خلال البرنامج الحكومي. تم تقسيم الإعلان إلى جزئين، حيث أن الجزء الأول منه يقدم الخلفية ويصف توجه الحكومة، والجزء الثاني يفتح الباب أمام إجراءات الحكومة بشكل أكثر واقعية. ينصب التركيز الرئيسي للإعلان على مكافحة العنصرية، ولا يتم تهيمش وجهات النظر بخصوص المساواة إلا بشكل ضئيل. يتجسد الإعلان من خلال برنامج الإجراءات.

تفهم الحكومة مفهوم العنصرية على النحو التالي:

تستند العنصرية على اعتبار أن الأفراد أو الجماعات البشرية بأنهم أقل شأنًا على سبيل المثال بناءً على الأصل العرقي أو لون البشرة أو الجنسية أو الثقافة أو اللغة الأم أو الدين. من الممكن أن تظهر العنصرية في المجتمع على شكل معايير أو ممارسات تمييزية، على سبيل المثال أثناء الحياة العملية. من الممكن أن تظهر العنصرية كسلوك تمييزي بين الأفراد والجماعات. الأحكام المسبقة والخوف من الأجنبي فيما بين الأفراد والجماعات من الممكن أن تكون بمثابة أرض خصبة للعنصرية. تخلق العنصرية عدم المساواة وتلحق الضرر بالمجتمع ككل بالإضافة إلى أهدافه.

التشريعات الفنلندية بشكل عام في مستوى جيد.

توفر التشريعات الفنلندية أساساً قانونياً جيداً لتعزيز المساواة. تمت الاستفادة في الإعلان بأن فنلندا في تاريخها رائدة في تحسين المساواة الاجتماعية وسيادة القانون ومقومات الحياة الإنسانية للفرد. هذا الإرث يُلزم الحكومة في عملها على التكافؤ والمساواة.

وفقاً للدستور فإن الناس متكافئون أمام القانون. لا يجوز بدون سبب مقبول أن يتم التعامل مع أي شخص على أساس أنه في مقام مختلف بناءً على الجنس أو العمر أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو لأي سبب آخر يتعلق بالشخص. ينص الدستور أيضاً على أن الصاميين كونهم السكان الأصليين وكذلك الروما والمجموعات الأخرى، لديهم الحق في المحافظة على لغتهم وثقافتهم الخاصة بهم وتطويرها. يتوجب على سلطة الدولة تأمين الحقوق الأساسية وإنجاز حقوق الإنسان.

يضمن الدستور الفنلندي إلى جانب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الملزمة لفنلندا، الحق في المساواة للجميع بغض النظر عن المجموعة أو الأقلية التي قد ينتمي إليها الشخص. يجب أن تتاح الفرصة لأولئك الذين ينتمون للأقليات للمشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمع في التعليم والحياة العملية. الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان هي للأقليات وللأغلبية أيضاً.

قانون المساواة يمنع العنصرية والتمييز بسبب الجنس ويمنع قانون التكافؤ التمييز بناءً على الأسباب الأخرى المتعلقة بالشخص. تم للتو تدقيق التشريعات القانونية على سبيل المثال لتفعيل التدخل في التمييز بشأن حياة العمل. بالإضافة لذلك يتم تنظيم تعزيز التكافؤ والمساواة وعدم التمييز من خلال العديد من القوانين والتشريعات الأخرى. القانون الجنائي يحظر التمييز بخصوص العمل على سبيل المثال على أساس العرق أو الدين ويؤمن كذلك السلام بخصوص المعتقد الديني، حيث أن ذلك يجعل من الممكن على سبيل المثال حظر حرق الإنجيل والقرآن علناً.

تعتبر الحكومة أيضاً استناداً إلى جولة التشاور، أن مستوى التشريعات القانونية لدينا بشكل كلي جيداً. تستند أوجه القصور لإنجاز المساواة بقدر أكثر على نقص تنفيذ التشريعات القانونية ومراقبتها. تُركّز إجراءات الحكومة على تلك التدابير التي من الممكن من خلالها تعزيز إنجاز التكافؤ والمساواة. من الطبيعي على كل حال أن التشريعات القانونية مازالت هناك احتياجات فردية لتطويرها.

تواصل فنلندا في الإتحاد الأوروبي ومن خلال عملها الدولي سياستها طويلة المدى

حيث يُعتبر الإتحاد الأوروبي الإطار المرجعي السياسي والاقتصادي الأكثر أهمية لفنلندا والقيم المجتمعية. القيم التي يقوم عليها الإتحاد محددة في المادة 2 من معاهدة الإتحاد الأوروبي (SEU). وهي احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.

نفذت فنلندا تشريعات الإتحاد الأوروبي التي تعزز المساواة. تجري حالياً مفاوضات في الإتحاد الأوروبي بشأن تعزيز تشريعات المساواة. يتم التحضير للتشريع التوجيهي للمساواة والتشريعات التوجيهية بهيئات المساواة والتشريع المقترح للاعتراف بالنسب. تؤثر فنلندا بشكل فعال على المحتوى المستقبلي لها وتأخذ بعين الاعتبار أهداف البرنامج الحكومي لتعزيز تأثير الإتحاد الأوروبي.

يوفر القرار الإطاري لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب في الإتحاد الأوروبي إطاراً عاماً. يتم بالإضافة إلى ذلك تنفيذ العديد من الاستراتيجيات التي تعزز العمل المناهض للعنصرية والعمل الخاص بالمساواة. تشمل هذه خطة عمل الإتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية 2020-2025 وخطة عمل الإتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية 2020-2024 واستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأقليات الجنسية والجنسية (HLTBIO) 2020-2025 واستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة معاداة السامية 2021-2030. كما تشجع المفوضية الدول الأعضاء على تطوير استراتيجياتها الوطنية الخاصة بها. لدى الإتحاد الأوروبي أيضاً العديد من الوسائل المالية التي استفادت منها فنلندا أثناء عملها.

وفقاً لوكالة الحقوق الأساسية التابعة للإتحاد الأوروبي فإن العنصرية سنة 2022 كانت لا تزال تشكل تحدياً خطيراً في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي.¹ سلط تقرير الإتحاد الأوروبي الضوء على القلق بشأن تزايد خطاب الكراهية عبر الإنترنت.

كانت فنلندا تتبع بشكل متناسق وتتبع أيضاً خلال فترة هذه الحكومة إلى مجموعة دول الإتحاد الأوروبي تلك التي تعمل على بناء اتحاد يتم فيه تعزيز المساواة ومحاربة العنصرية. تؤكد فنلندا على تعزيز المساواة بين الجنسين والتكافؤ وعدم التمييز بالإضافة إلى العمل المناهض للعنصرية أثناء الفعاليات الخارجية للإتحاد الأوروبي.

فنلندا طرف في معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية للأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وهي ملزمة وفقاً لها باحترام وحماية حقوق الإنسان وتنفيذها بخصوص الجميع على قدم المساواة دون تمييز ضد أي شخص. تستند الاتفاقيات على مبادئ المساواة بين الناس وعدم التمييز.² تحدد الاتفاقيات الحد الأدنى لحقوق الفرد أو المجموعة من السكان. من الممكن توفير حماية أفضل من خلال الحقوق والتشريعات الأساسية الوطنية. تقدم فنلندا تقارير دورية عن تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان وتتلقى توصيات من هيئات مستقلة لرصد المعاهدات.

تظهر العوامل التالية في التوصيات الأخيرة التي تلقتها فنلندا فيما يتعلق بموضوع هذه الإعلان:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة التمييز؛ زيادة وتطوير التربية الثقافية في مجال حقوق الإنسان والمساواة وكذلك معرفة الجندر؛
- مكافحة خطاب الكراهية العنصري والمعادى للمثليين والجنسانيين وكراهية النساء وغير ذلك من خطابات الكراهية القائمة على جنس الشخص من خلال الإنترنت أو خارج نطاق ذلك؛
- العقوبات والتحديات التي تواجه تحقيق المساواة الفعلية أثناء الحياة العملية؛ وكذلك
- التمييز في تركيبات المجتمع، والذي يتبين على هيئة أمور منها العنف الذي يستهدف المرأة والتمييز ضد الصاميين والروما والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المنتمين إلى الأقليات الجنسية والجنسانية والأشخاص ذوي الخلفيات الأجنبية. كما أن أسباب التمييز المختلفة تتناقض أحياناً فيما بينها، حيث أنه يتوجب إيلاء اهتماماً خاصاً بذلك.

برز منع خطاب الكراهية على وجه الخصوص في مقدمة التوصيات الأخيرة كأمر أساسي.

¹ https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2023-fundamental-rights-report-2023-opinions_en.pdf

² <https://um.fi/ihmisoikeussopimukset-ja-raportit>

تعتمد سياسة فنلندا الخارجية والأمنية على مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية. تواصل الحكومة من خلال عملها الدولي سياسة فنلندا طويلة المدى التي تم وصفها من خلال أمور منها تقرير سياسة حقوق الإنسان³ حيث أنها تؤكد على تعزيز التكافؤ والمساواة بين الجنسين وحقوق المشاركة.

فنلندا عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حتى نهاية عام 2024 وستترأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس وزراء بلدان الدول الشمالية سنة 2025. تخلق هذه الأدوار الدولية فرصاً للتعاون الفعال متعدد الأطراف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

سياسة الحكومة وبرنامج الحكومة

البرنامج الحكومي هو برنامج تغيير حيث أن مبادئه الأساسية هي أن ممارسة العمل الحر وتأدية العمل مُربحة ومُجزية. العمل هو جزء من التوطين الفعال. سيتم زيادة معدل تشغيل جميع الفئات السكانية من خلال تحديث سوق العمل وتفكيك منافذ الحواجز. يُنظر إلى المهاجرين والأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة على أنهم فاعلين متنوعين ونشطاء. كل شخص يسكن في فنلندا لديه حقوق، ولديه أيضاً واجب المشاركة في بناء المجتمع.

التزمت الحكومة بتعزيز المساواة للمجموعات والأفراد على نطاق واسع. لا يمكن قبول التمييز. لا يجوز إعطاء حيز للعنصرية في فنلندا.

تعمل الحكومة من أجل تحقق المساواة وعدم التمييز من خلال البرنامج الحكومي وفقاً للمبادئ التي تم تدوينها. لا يوجد أي تسامح مطلقاً مع العنصرية في العمل الحكومي. تنبذ الحكومة وكل وزير من وزرائها العنصرية ويعارضون كافة أنواع التفكير المتطرف ويلتزمون كذلك أثناء عملهم بالعمل النشط ضد العنصرية في فنلندا وعلى المستوى الدولي أيضاً⁴.

يحدد برنامج الحكومة المساواة على النحو التالي:

تعمل فنلندا على تعزيز الديمقراطية وتحقيق سيادة القانون وكذلك تحقيق الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. ينشأ المجتمع المبني على الثقة والعلاقات الجيدة بين السكان من خلال أن يكون بإمكان كل شخص في فنلندا أن يبقى في أنه سينال حقوقه وأنه سيتم التعامل بمساواة فيما بين الجنسين والتكافؤ أمام القانون وعدم التمييز وإمكانية التأثير في اتجاه الحياة.

تعمل الحكومة بشكل هادف على تعزيز التكافؤ والمساواة وعدم التمييز في المجتمع. الجميع لديهم الحق بأن يشعروا بأمان في فنلندا وأن يشعروا أنهم في حال جيد بغض النظر عن خلفياتهم.

كل الناس متساوون أمام القانون. لا يجوز ممارسة التمييز ضد أي شخص بناءً على جنسه أو عمره أو أصله العرقي أو القومي أو لغته أو دينه أو معتقده أو وجهة نظره أو عاهته أو وضعه الصحي أو توجهه الجنسي أو بناءً على أي سبب آخر متعلق بالشخص.

بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يتضمن البرنامج الحكومي العديد من التدوينات التفصيلية حيث أنها مُرتبطة بالإعلان. على سبيل المثال بخصوص الحياة العملية سيتم تنفيذ برنامج عمل لزيادة مشاركة في الحياة العملية الفئات التي تمثيلها ضئيلاً كالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومختلف فئات المهاجرين والنساء المهاجرات. على سبيل المثال هدف تعزيز إنجاز الحقوق الأساسية التعليمية والثقافية المتكافئة للأطفال من ضمن البرنامج الحكومي. كما أنه تم تدوين في البرنامج أنه يجب احترام حق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن إصدار القرار بخصوص أمورهم الشخصية وحقوق الإنسان وكذلك يتوجب احترام مبدأ المساواة عند صنع القرار طوال الحياة ويتوجب أثناء الحياة اليومية التأكد من فعالية التخطيط للخدمات. لم يتم إدراج جميع تدوينات البرنامج الحكومي المتعلقة بهذا الموضوع بالتفصيل في الإعلان. تدرك الحكومة الأوضاع المختلفة للمدن والمناطق. يستمر الحوار بشأن تعزيز عدم التمييز بما في ذلك منع العزل، حيث سيتواصل ذلك في شبكة المدن الكبرى.

تقوم الحكومة بإعداد برنامج للمساواة بين الإدارات المشتركة. يتم بناءً على مبادئها التوجيهية تحديث وتعزيز الأهداف المشتركة لتقرير سياسة المساواة بين الجنسين⁵. تواصل الحكومة العمل لمنع العنف ضد المرأة. لا يزال ذلك أحد أكبر المشاكل بخصوص المساواة في فنلندا. وفقاً لبرنامج الحكومة، يتم إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل المساواة التي تؤثر على الأولاد والرجال، وخاصة من أجل منع تهيميش الشباب. بالإضافة لذلك هناك العديد من البرامج الأخرى قيد الإعداد أو التي يجري تنفيذها المتعلقة بتعزيز التكافؤ والمساواة، على سبيل المثال البرنامج الوطني للعمر، الذي يتوجب أن يأخذ بعين الاعتبار بشكل أكبر التمييز على أساس السن.

³ <https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/handle/10024/163674>

⁴ <https://valtioneuvosto.fi/-/10616/hallituspuolueiden-puheenjohtajien-julkilausuma-11.7.2023>

⁵ <https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/handle/10024/164219>

تستفيد الحكومة أثناء عملها من برنامج فعاليات فنلندا المنصفة.

تتطلب خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية برامج عمل وطنية. في فنلندا تم تجهيز برنامج العمل هذا سنة 2021 باسم فنلندا المنصفة⁶ اعتمد البرنامج على تقييم الوضع، والذي تم على أساسه تحديد ثمانية أهداف و52 إجراء. تم إنجاز الإجراءات بالكامل تقريباً، ولكن مازالت الأهداف معاصرة.

تكررت أثناء الاستشارات التي تم إنجازها للتخصيص للإعلان وجهات النظر التالية:

- تفكيك التراكيبات غير المتكافئة في المجتمع في سوق العمل وفي أماكن المجتمع الأخرى
- تعزيز العلاقات الجيدة بين السكان
- الأهمية الأساسية هي دخول سوق العمل
- الحاجة إلى تعزيز القاعدة المعرفية بخصوص العنصرية وبالإضافة لذلك
- بخصوص التشريعات القانونية لم تكن هناك حاجة كبيرة للتغيير.

تستند الحكومة في عملها على العمل التحليلي المكثف الذي تم إنجازه لإعداد برنامج الفعاليات لفنلندا المنصفة وأهداف البرنامج التي تم تحديدها بناءً على ذلك. تم إجراء تقييم لبرنامج العمل. ووفقاً للتقييم، فإن تمويل برنامج العمل لا يجوز أن يعتمد فقط على تمويل المشروع وإنما يتوجب على القيادة السياسية حجز الموارد الكافية لذلك. كان قد تم تخصيص مخصصات مالية قليلة فقط من الميزانية لتنفيذ برنامج عمل الحكومة السابقة.

إجراءات الحكومة

تُحضّر الحكومة لمواصلة برنامج عمل فنلندا المنصفة بناءً على البرنامج الحكومي. يتم إعداد البرنامج وتنسيق ومراقبة الإجراءات تحت قيادة رئيس الوزراء وسكرتارية مجلس الدولة. توجه الحكومة الموارد الكافية للإجراءات أثناء اجتماعات الميزانية ضمن أطر الإنفاق.

يتم إعداد البرنامج مع أخذ بعين الاعتبار خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية 2020-2025. تُقيم الحكومة الوضع والحاجة إلى مزيد من الإجراءات في اجتماعها النصفى في عام 2025. تتم أعمال المتابعة بمشاركة واسعة النطاق وسيتم الاستفادة من جولة المشاورات التي أجريت لإعداد هذا الإعلان. يشمل استمرار برنامج العمل عدة أمور منها الإجراءات التالية:

الأجواء في المجتمع والحوار ورفع مستوى الوعي والعلاقات الجيدة بين السكان

1. سيتم جمع تحت إشراف رئيس الوزراء في سكرتارية مجلس الدولة الكفاءات المناهضة للعنصرية. الهدف هو تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات التي تعزز المساواة والجهات الفاعلة الأخرى. يتم تحسين القاعدة المعرفية المتعلقة بالمساواة والعنصرية.
2. يتم عقد حواراً سنوياً على مستوى المجتمع على طاولة مستديرة برئاسة رئيس الوزراء لتعزيز المساواة وعدم التمييز.
3. سيتم إطلاق حملة مناهضة للعنصرية بقيادة سكرتارية مجلس الدولة. يتم إنجاز الحملة بالتعاون مع منظمات سوق العمل والمنظمات الرياضية والثقافية والمدنية.
4. سيتم تعزيز عمل اللجنة الاستشارية للعلاقات العرقية (ETNO) وكذلك سيتم تعزيز العمل الإقليمي - العرقي من أجل تعزيز العلاقات الجيدة فيما بين السكان.
5. سيتم تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية. تُحضّر الحكومة وفقاً للبرنامج الحكومي استراتيجية المنظمات غير الحكومية وتقوم بإعداد خطة تنفيذها.
6. تكافح الحكومة بشكل فعال الممارسات التي تحرض على التمييز أو الاضطهاد أو الكراهية أو العنف ضد فرد أو مجموعة على أساس الأصل العرقي أو الجنسية أو الدين أو غيرها من الخصائص المماثلة.
7. يتم وفقاً لبرنامج الحكومة تحديد ومكافحة العنف المتعلق بالشرف.
8. يتم منع المضايقة والاضطهاد الممنهج ضد الموظفين الرسميين والقضاة وغيرهم من الجهات الفاعلة العامة، ويتم ضمان الدعم الكافي لأولئك الذين يتعرضون لذلك. من الممكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال تصرفات صاحب العمل، إذا كانت المضايقات والاضطهاد تعتمد على منصب الشخص أو نشاطه.

⁶ <https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/handle/10024/163577>

9. سيتم تعزيز العمل الوقائي للشرطة وسيتم تطوير أيضًا الفعالية الحالية أنكوري متعددة التخصصات لتصبح أكثر شمولاً وفعالية. ستقوم الحكومة أيضًا من أجل الحد من جرائم الشباب والعصابات، بتنفيذ تدابير أكثر دقة أثناء مواصلة العمل. يتطلب العمل كفاءات متعددة التخصصات.

منظومة التربية والتعليم وكذلك السياسة الثقافية وسياسة الرياضة والشباب

10. سيتم إطلاق كجزء من برنامج المساواة على المستوى الإداري برنامجًا لتطوير التكافؤ والمساواة يُغطي نظام التعليم بأكمله 2024 - 2025. يتم من خلال البرنامج دعم التنفيذ العملي وتنفيذ خطط التكافؤ والمساواة الحالية للمؤسسات التعليمية وتنفيذها أثناء الحياة اليومية للتربية المبكرة والمؤسسات التعليمية.
11. وفقًا للبرنامج الحكومي سيتم زيادة معدل مشاركة الأطفال من خلفيات مهاجرة في التربية المبكرة، حيث تدعم توطین العائلة كلها وتعلمها للغة. تثبيت مستوى المخصصات المالية المستخدمة لتمويل المساواة في التربية المبكرة وفي التعليم التمهيدي.
12. تعمل الحكومة على تعزيز المساواة وعدم التمييز والتكافؤ وكذلك إنجاز حقوق الإنسان من خلال الأنشطة في مجال الحركة والرياضة والثقافة وقطاع الشباب. تركز الحكومة على إشراك الشباب الذين من خلفيات مهاجرة وذوي الاحتياجات الخاصة منهم وأولئك الذين من الأقليات الأخرى في الأنشطة والفعاليات. وفقًا للبرنامج الحكومي سيتم تثبيت وتوسيع فعالية أنت لست بمفردك.

المساواة وعدم التمييز أثناء الحياة العملية

- يتضمن البرنامج الحكومي العديد من التدوينات المتعلقة بالحياة العملية. التوجّه هو أن يتم التوطين في فنلندا بالعمل.
13. يتم تعزيز عدم التمييز والتنوع وتكافؤ الفرص أثناء الحياة العملية مع منظمات سوق العمل. يتم تعزيز تكافؤ الفرص. نُدرج من ضمن خدمات الشركات الخدمات التي تكافح التمييز أثناء التشغيل والخدمات التي تطور إدارة التنوع.
 14. يتم تعزيز انتقال النساء المهاجرات إلى سوق العمل من خلال إجراءات تقلل من القوالب النمطية الجنسانية والعرقية أثناء الحياة العملية والتوجيه المهني، وتعزز المساواة لدى العائلات.
 15. سيتم تحسين الفرص المتاحة للمنظمات لدعم رفاهية العاملين الذين يتعرضون للعنصرية والتمييز أثناء العمل، على سبيل المثال من خلال توجيه الدعم لهم والاستفادة من التدريب عبر الإنترنت وغيره من أشكال التدريب للمحترفين.

التشريعات القانونية ومشاريع الاستيضاح

16. سيتواصل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة الصامية حتى نهاية عام 2025 وفقًا لبرنامج الحكومة. سيتم إنجاز أعمال لجنة الصم ولغة الإشارة. سيتم إصدار عرض الحكومة بشأن قانون جمعية تمثيل الصاميين وفقًا لبرنامج الحكومة حتى نهاية عام 2023 بالتعاون مع جمعيات تمثيل الصاميين.
17. وفقًا لبرنامج الحكومة من أجل منع استغلال الموظفين، سيتم تشديد العقوبات المفروضة على الانتهاكات بشكل كبير وسيتم تعزيز الرقابة.
18. تُمنع أعمال الكراهية ضد اليهود والمسلمين والمسيحيين والطوائف الدينية الأخرى. نُجرّم إنكار الهولوكوست. سيتم الاحتفال بيوم إحياء ذكرى ضحايا الاضطهاد وفقًا للممارسات الدولية. سيتم استيضاح إمكانيات تجريم على الأقل استخدام رموز النازية والشيوعية، عندما يتم استخدامها للترويج للأفكار.

الإجراءات الخاصة بمجلس الدولة وبالحكومة

- سيعزيز مجلس الدولة فعالياته لتعزيز التكافؤ والمساواة وعدم التمييز وتعزيز رصد الإجراءات.
19. تتداول الحكومة سنويًا الحلول والاستنتاجات والتوصيات المقدمة إلى فنلندا من قبل هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدولية وتقرر بشأن التدابير المتوجب اتخاذها بخصوص ذلك.
 20. ستواصل فنلندا على النطاق الدولي توجيهها طويل المدى في مجال حقوق الإنسان بخصوص أمور منها تعزيز حقوق على سبيل المثال النساء والبنات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والأقليات الجنسية وكذلك الأشخاص الآخرين الذين هم في وضع ضعيف على نحو خاص والدفاع عنها. كما ستواصل فنلندا توجيهها المذكور أعلاه في الإتحاد الأوروبي أيضًا لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعزيز الحق في تقرير إصدار القرار بشأن الأمور الشخصية (SRHR) وتعزيز القضايا المتعلقة بالأقليات الجنسية والجنسانية.
 21. سنعزيز كفاءة العاملين في مجال التعليم ومجال الرفاهية فيما يتعلق بالتكافؤ والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

22. سنستفيد من التدريب على التكافؤ والمساواة لزيادة الوعي بالإدارة السياسية والمدنية. يتم تعزيز التكافؤ والمساواة من خلال توجيه أداء الوزارات.

23. يولي مجلس الدولة كونه رب العمل اهتمامًا خاصًا لتكافؤ الفرص والتنوع، على سبيل المثال بخصوص التوظيف والإعلانات بشأن أماكن العمل. الهدف هو خلق مقومات متساوية للأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات الاقليات المختلفة عند البحث عن عمل. ووفقًا للبرنامج الحكومي، ستم الاستفادة من المعلومات التي تنشأ عن تجارب التوظيف بإخفاء الاسم.